الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث

وقدّ َم الإمامي قبل الحديث عن "المرجعية الدينية وتأسيس الدولة العراقية الحديثة" كما هو عنوان الباب الأول، بفصل تمهيدي تناول فيه "الجذور التاريخية للمرجعية الدينية"، وبعد فصلين من أربعة مباحث وثمانية مطالب، دخل في الباب الثاني ليناقش فيه تحت عنوان: "المرجعية الدينية والعمل السياسي" علاقة المرجعية الدينية بالعمل السياسي وتأسيس الأحزاب السياسية وذلك في فصلين من خمسة مباحث، ثم ليتناول في الباب الثالث تحت عنوان: "الدور الرقابي للمرجعية الدينية" في ثلاثة فصول من ستة مباحث ومطلبين، مفهوم الرقابة على السلطة وعلى أداء الأحزاب الحاكمة، والرقابة على الوجود الأجنبي والمنظمات الدولية، وموقف المرجعية الدينية من سياسة سلطة الإحتلال في العراق، وقد أردف الكتاب بخمس وعشرين وثيقة تؤرخ لمجموعة من الحوادث التاريخية التي شهدها العراق الحديث.

ويعتبر الكتاب الذي نال به الباحث العراقي عباس الإمامي المقيم في لندن، درجة الماجستير من الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية عام 2010 م، جهدا معرفيا وأكاديميا يناقش فيه مفردة خطيرة من مفردات العراق الحديث لم تكن واضحة، لاسيما عند القارئ العربي بعامة والمراقب السياسي بخاصة حيث برز وبشكل مؤثر دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق من دون التدخل في التفاصيل، تاركة إدارة الحكم لاختيارات الشعب عبر صناديق الإقتراع.